التعديلات الدستورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

وهاب جوشكون

باحث سياسي

ملخص

لا يعكس دستور 1982 التركي القيم الدستورية الحديثة. فقد حافظ هذا الدستور بشكل أساسي على مركزية الدولة ذات الطابع الاستبدادي، وأخفق في تلبية متطلبات المجتمع. لذا، سعت الأحزاب المؤيدة للإصلاح لتعديل الدستور لتلبية المطالب الاجتماعية المختلفة. وجعل حزب العدالة والتنمية من صياغة الدستور الجديد هدفًا أساسيًّا، وحاول إجراء ثلاثة عشر تعديلًا على الدستور. كان هناك دافعان رئيسان وراء التعديلات: محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والأزمات الدستورية المتكررة. في هذا السياق، عززت التعديلات من الحقوق والحريات الفردية في تركيا. وأصبح الدستور اليوم نصًّا قانونيًّا خضع لتغييرات كبيرة على مرّ السنوات لإنشاء آليات أكثر فعالية لحماية الحقوق والحريات الفردية. ومع ذلك لا تزال حاجة تركيا لوضع دستور جديد ملحّة.

تقليديًّا، الدساتير تخدم غرضين رئيسين: أولًا، تحديد من يمارس السلطة وتحت أي ظرف من الظروف. فهي توفر بنية الحكم؛ وتنظم الإدارة، والحدود، والعلاقات بين المؤسسات التي لديها صلاحية ممارسة السلطة الحكومية. ثانيًا، تهدف الدساتير إلى ضمان وحماية الحقوق والحريات الفردية.

تستند النظريات الدستورية الحديثة إلى فكرة أن لدى البشر حقوقًا متأصلة عالمية. هناك حقوق تعد أساسًا لمطالب أخلاقية تهدف إلى تعزيز الحياة الاجتماعية، بالموافقة الشعبية، وتمثل الأساس لشرعية النظم السياسية[1]. ويتوقع أن مثل هذه الدساتير، تقر هذه الحقوق العالمية، وتحمي الشعوب من سلطة الحكومات التي من الممكن أن تنتهك حقوق الإنسان.

في هذا السياق، فإن الدستور عبارة عن وثيقة رسمية تتمتع بأعلى سلطة قانونية، لحماية حقوق وحريات الأفراد، وفرض قيود قانونية على الإجراءات والمعاملات السيادية.

رؤية تركية
2014 - 12
77 - 57

على هذا النحو، فإن الغرض الأساسي من الدستورية هو استبدال الحكم التعسفي بحكومة تعطي الأولوية لسيادة القانون، وتقيد السلطة بقواعد مختلفة، وكذلك الآليات القانونية والمؤسسية. ولتعريف أكثر واقعية، الدستورية "تتطلب أن يتم توزيع الوظائف الأساسية للدولة بين أجهزة ومكاتب مختلفة، ويتم الاعتراف دستوريًّا بالحقوق الأساسية وحمايتها، وإخضاع السلطة الحكومية لبعض القواعد القانونية، وإنشاء محاكم مستقلة على أنها الضمان النهائي لجميع الشروط المذكورة أعلاه" [2].

للأسف، أخفق الدستور التركي لعام 1982- الذي لا يزال ساريًا- في أن يتوافق مع القيم الدستورية الحديثة. ولاسيما إذا أخذ بعين الاعتبار النص الأصلي للدستور يوضح ذلك ما يأتي: السلطة الحكومية التي وضعت دستور عام 1982 اختارت حماية مصلحة الدولة بدلًا من الفرد، وفضلت سلطة الدولة على الحريات الفردية. ومِن ثَمّ، فإن نص الدستور يتضمن عددًا من النصوص تتعارض مع مبادئ الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. وبينما كان الأساس في دستور 1982 فرض قيود، كانت الحريات استثناءات لهذه القاعدة. من هذا المنظور، عدّت الدولة شيئًا مقدسًا، بدلًا من كونها أداة. واستندت شرعية الحكومة إلى فكرة وجود "الدولة المقدسة/ الإلهية" في مقابل إرادة الشعب. وانتهك الدستور المبدأ الأول من سيادة القانون الخاص بإخضاع الأعمال الحكومية للمراجعة القضائية. وأقر سلطة المحاكم العسكرية، بالإضافة إلى القضاء المدني في البلاد، ومِن ثَمّ عزز نظام الوصاية العسكرية.

"وباختصار، من الممكن أن نستنتج أن دستور عام 1982 في شكله الأصلي لا يعد دستورًا "ضامنًا، يحدّ من التصرفات التعسفية للحكومة ويصون الحريات وفقًا للفلسفة الدستورية، لكن بدلًا من ذلك، يمثل الدستور الحالي 'دستورًا زائفًا' يسعى إلى تعبئة الحكومة على نحو فعال، وليس تقييد سلطتها" [3].

محركات التغيير في دستور 1982

رسمَ دستور عام 1982 حياة سياسية على غرار الأيديولوجية الرسمية، وسعى لإنشاء مجتمع متجانس، وعرقل كافة الجهود الرامية إلى بناء مجتمع أكثر ليبرالية. على هذا النحو، كان من المستحيل أن يظل مثل هذا الدستور دون تعديل وأن يتم الالتزام بقيمه الأساسية. وجهت فئات اجتماعية عديدة انتقادات شديدة للدستور منذ دخوله حيز النفاذ، وطالبوا بإجراء تعديلات. ومن ثَمَّ، بدأت الحكومات المتعاقبة في تعديل النص الأصلي بعد فترة وجيزة من اعتماده. وعدل المشرعون دستور عام 1982، 21 مرة منذ التعديل الأول في عام 1987.

كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسة وراء محاولات تعديل دستور عام 1982: أولًا، استعادة الحكم المدني في البلاد تَطلّبَ رفع بعض القيود التي فرضتها الدولة على المجتمع. كما أن المجلس العسكري الذي جاء إلى السلطة بانقلاب عام 1980، نقل السلطة إلى حكومة مدنية عن طريق الانتخابات البرلمانية في عام 1983، فقط بعد أن أغلق جميع الأحزاب السياسية القائمة، وحظر جميع أشكال النشاط السياسي المدني. ودون أدنى شك، لم يقض إصلاح الحكومة المدنية

أخفق الدستور التركي لعام 1982- الذي لا يزال ساريًا- في أن يتوافق مع القيم الدستورية الحديثة. ولاسيما إذا أخذ بعين الاعتبار النص الأصلي للدستور

على نفوذ المجلس العسكري بشكل تام. ومع ذلك، فإن إجراء الانتخابات وإعادة ظهور المنظمات المدنية وانتعاش الحياة السياسية- أسهم في توجيه الانتقادات إلى دستور 1982 الذي كان بمثابة تجسيد لسلطة الجيش. نتيجة لهذه التطورات، عدّل المشرعون بعض مواد الدستور، أو ألغوا الأجزاء التي فرضت قيودًا على السياسة الديمقراطية. على سبيل المثال، التعديل الأول للدستور، في عام 1987، ألغى المادة4 التي منعت مجموعة من السياسيين السابقين من ممارسة السياسة. وأصبح الساسة المحظورون قادرين على ممارسة النشاط السياسي مرة أخرى، كما كانوا قبل 12 سبتمبر 1980.

وعلاوة على ذلك، فإن رياح العولمة خارج حدود تركيا عززت من المطالب المتعلقة بالهوية في البلاد. حتى التسعينيات، ظلت التعديلات الدستورية مسألة تهم بعض الدوائر الأكاديمية والسياسيين فقط. لكن مع صعود العولمة في التسعينيات، دفع استبعاد الجماعات المحرومة والهويات المعزولة في جميع أنحاء العالم إلى كسر صمتهم. تركيا، أيضًا، شهدت تداعيات مختلفة من هذا الاتجاه العالمي الجديد؛ الناس من مختلف الهويات الثقافية الذين تجاهلهم

النظام السياسي، وقمعهم، واستبعدهم ارتقوا إلى مستوى الحدث وتحدوا الأوضاع الراهنة. من ثّمّ، تطورت مسألة التعديلات الدستورية، لتشغل الرأي العام، وتجاوزت الأوساط الأكاديمية والسياسية. طالبت المجتمعات التركية الكردية والعلوية وغير المسلمة، والسنة... وغيرهم من المجتمعات حكوماتهم بالاعتراف بهوياتهم وتوسيع حرياتهم. وكانت الوسيلة الوحيدة لتلبية هذه المطالب الشعبية هي تعديل الدستور.

أخيرًا، سعت تركيا للمشاركة في الاتحاد الجمركي والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. واستدعى هذا حتمًا إعادة النظر في هيكلها القانوني. وكان من أهم الشروط الأساسية لعضوية الاتحاد الأوروبي تطوير نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. واضطرت تركيا، في خضم عملية الترشيح للانضمام، لرفع معاييرها الديمقراطية لتتوافق مع المعايير الأوروبية. ضمان الديمقراطية وسيادة القانون استتبع بالضرورة مجموعة متنوعة من الإصلاحات المؤسسية التي كان لابدّ من أجل تحقيقها تعديل دستور عام 1982. لقد أدى توثيق العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى التعديلات الدستورية والتغييرات القانونية. وفقًا لأوزبودون وجنتشقايا، كان الاتحاد الأوروبي مؤثرًا خلال التعديلات الدستورية بين عامي 1998 و2006 ، وفي هذا السياق، أصبح الاتحاد الأوروبي العامل الخارجي المؤثر وراء التحول الديمقراطي في تركيا وعمل "كحافز لإرساء الديمقراطية" في البلاد.[4]

لقد أدى توثيق العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى التعديلات الدستورية والتغييرات القانونية. وفقًا لأوزبودون وجنتشقايا، كان الاتحاد الأوروبي مؤثرًا خلال التعديلات الدستورية بين عامي 1998 و2006

حزب العدالة والتنمية ودستور 1982

دستور عام 1982 الذي أخفق في أن يعكس الحقائق الاجتماعية للمجتمع التركي، وتطلعات البلاد والتطورات العالمية في ذلك الوقت- كان موضع انتقادات شديدة من مختلف الجهات منذ اعتماده. وحاولت الأحزاب السياسية الإصلاحية تعديل دستور عام 1982 من أجل تلبية المطالب المتزايدة للمجتمع. وبالمثل، أعطى حزب العدالة والتنمية الأولوية لصياغة دستور جديد باعتباره بندًا على جدول أعماله السياسي منذ إنشائه.

وفقًا للحزب، كان من الضروري القضاء على "قوانين الدولة" وإرساء سيادة القانون، من أجل تعزيز الثقة في النظام القانوني، والنهوض بالديمقراطية في البلاد. وكان لا بد أن يحل دستور جديد ليبرالي محل دستور عام 1982 من أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقًا. في هذا الصدد، كان على الحزب إحراز تقدم في جهوده الرامية إلى صياغة دستور جديد. لذا، أشار برنامج حزب العدالة والتنمية إلى هذا الهدف في القسم الآتي كما يلي:

سيقوم [حزبنا] بإعداد مشروع دستور يتماشى مع متطلبات الشعب، ويتوافق مع معايير الدول الديمقراطية من حيث المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، وسيهدف إلى إنشاء "عقد اجتماعي" جديد. ستكون مسودة الدستور وثيقة للتعبير عن إرادة الشعب ومطالبه بإقامة مؤسسات الدولة على أساس الديمقراطية [5].

حقّق حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا في الانتخابات البرلمانية في عام 2002. ونظرًا لعدم السماح لرجب طيب أردوغان بالمشاركة في الانتخابات، شكل عبد الله غول أول حكومة لحزب العدالة والتنمية. تعهدت الحكومة الثامنة والخمسون في تركيا برئاسة رئيس الوزراء غول، بإعداد مشروع الدستور الجديد:

"سنقوم بصياغة دستور تشاركي وليبرالي جديد ليحل محل الدستور الحالي الذي لم يعد يلبّي احتياجات بلادنا. دستورنا الجديد سيعكس مفهوم الديمقراطية وسيادة القانون في ظل الشرعية الشعبية القوية، وسيتوافق مع المعايير الدولية، وبالأخص مع معايير الاتحاد الأوروبي، وسيركز على التمسك بالحقوق والحريات الفردية والديمقراطية التعددية والتشاركية في صميمها. وسنولي اهتمامنا بأن يكون الدستور موجزًا وواضحًا ومفهومًا من حيث الشكل" [6].

في ديسمبر 2002، عدل البرلمان الدستور لإلغاء البند الذي حال دون مشاركة أردوغان في الانتخابات، وسمح لزعيم حزب العدالة والتنمية في الترشح في الانتخابات البرلمانية في بلدته سيرت في مارس 2003. وعقب فوزه في الانتخابات، شكل أردوغان

الحكومة الـ59 التي أكدت ضرورة صياغة دستور جديد:

"سنصوغ دستورًا تشاركيًا وليبراليًا جديدًا ليحل محل الدستور الحالي الذي لم يعد يلبي احتياجات بلادنا. وعند صياغة هذا الدستور، نتعهد ألا نجعل الدستور حكرًا على أفكارنا، بل سنسعى لمشاركة كل أحزاب المعارضة وجميع الفئات الاجتماعية. صياغة الدستور الذي سيحمل بلدنا إلى المستقبل ليحل محل الدستور الذي تحتاج مواده إلى التعديل مرارًا وتكرارًا، سيكون من أجل مستقبل أطفالنا. دستورنا الجديد سيعكس فكرة الديمقراطية وسيادة القانون التي تتمتع بشرعية شعبية قوية، وسيتوافق مع المعايير الدولية، ولاسيما معايير الاتحاد الأوروبي، وسيلتزم بالحقوق والحريات الفردية ويحافظ على الحقوق الفردية والحريات" [7].

برنامج حكومات حزب العدالة والتنمية الـ60 [8] والـ61 [9]، وكذلك وثيقة الرؤية السياسية للحزب [10] في 2023، وتوقعاتها المستقبلية أوضحت أن الهدف هو صياغة دستور جديد وديمقراطي ليحل محل دستور 1982. وأكّدت جميع الوثائق الخاصة بحزب العدالة والتنمية، أو بحكوماته، أن دستور عام 1982 لا يتفق مع العصر ومطالب الشعب، وبينت أن الدستور الحالي خطر على تقدم تركيا، وسلطت الضوء على الحاجة الماسة لصياغة دستور جديد. ومع ذلك، فإنه على مدى 11 عامًا من حكم حزب العدالة والتنمية، لم تحقق الجهود المبذولة لصياغة دستور جديد النتائج المرجوة لسببين رئيسين.

أولًا، لم يتمتع حزب العدالة والتنمية بأي سلطة سياسية حقيقية خلال فترة ولايته الأولى. فقد حصل الحزب على 363 مقعدًا في البرلمان بعد فوزه الساحق في الانتخابات البرلمانية لعام 2002. وعلى الرغم من أن هذا الرقم كان كافيًا من الناحية القانونية لحزب العدالة والتنمية لأن يضع دستورًا جديدًا ويعرضه للاستفتاء، إلا أن الخلفية السياسية التي خرج منها حزب العدالة والتنمية، لم تجعل الجهات الفاعلة في السلطة؛ مكتب الرئيس، والمحكمة الدستورية، والجيش ووسائل الإعلام الرئيسة، والجامعات تسمح للحزب بفعل ذلك. اقتربت المؤسسات من الحزب بحذر، وسعت إلى تقييد مساحة مناورته السياسية [11]. وبسبب غياب الثقة اللازمة للمضي قدمًا في مثل هذه الظروف غير المواتية، تجنب حزب العدالة والتنمية اتخاذ أي خطوات سياسية كبيرة بما في ذلك صياغة دستور جديد.

ثانيًا، أخفقت الأحزاب السياسية التي حصلت على مقاعد في البرلمان في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الدستور. منذ الانتخابات البرلمانية عام 2007 حصلت أربعة أحزاب سياسية (حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، وحزب السلام والديمقراطية) على تمثيل برلماني. ولو استطاعت هذه الأحزاب الأربعة التوصل إلى اتفاق حول الدستور الجديد، لحصل مشروع الدستور على موافقة برلمانية بسهولة كبيرة. وبالمثل، سيكون من السهل أن تحظى التغييرات المقترحة بالدعم الشعبي في الاستفتاء على الدستور، وستقل المخاطر

السياسية لجميع الأطراف المشاركة في هذه العملية. فبعد الموافقة على المنهجية العملية للصياغة، لم تتوافق الأحزاب السياسية على وضع مشروع دستور يتفق عليه الأطراف كافة. على الرغم من أن المجموعات البرلمانية لديها فهم مشترك حول الحقوق والحريات الأساسية، إلا أن الجهود المبذولة لإيجاد أرضية مشتركة، حول قضايا مثل المواطنة، والحكومات المحلية، وسياسات التعليم التي تؤثر في المجالات الرئيسة التي أعلن الدستور عام 1982 أنها غير قابلة للتغيير، لم تؤت ثمارها.

كانت أمام حزب العدالة والتنمية طريقة واحدة للتغلب على هذه العقبة؛ وهي تقديم مشروع الدستور الخاص به إلى البرلمان وعامة الشعب [12]. ومع ذلك، لم يرغب الحزب في تحمل المخاطر السياسية بمفرده، وتردد في اتخاذ مثل هذه الخطوة. واختار الحزب إجراء مناقشات حول الدستور الجديد على مدار فترة طويلة من الزمن، وسعى لتعديل دستور عام 1982 فيما يتعلق ببعض المواد التي عدّ إلغاؤها أمرًا عاجلًا.

قامت حكومات حزب العدالة والتنمية بإجراء 13 تعديلًا على دستور عام 1982 منذ عام 2002. ودخلت 10 من التعديلات حيز النَّفاذ، وبقيت ثلاثة بدون موافقة، ومن بين التعديلات الثلاثة المتبقية؛ أعلنت المحكمة الدستورية أن أحدها [13] غير دستوري، واعترض البرلمان على الاثنين [14] الآخرين عقب الاعتراضات (الفيتو) الرئاسية. من بين العديد من التعديلات الدستورية التي رعتها حكومات العدالة والتنمية، سلسلة من التغييرات في عام 2004، و2007، و2010 والتي كان لها تداعيات سياسية وقانونية كبيرة.

تعديلات 2004

القانون رقم 5170 بتاريخ 7 مايو 2004 عدل تسعًا من مواد دستور 1982 وألغى مادة إضافية من الدستور. على هذا النحو:

- أسس الضمانات الدستورية للمساواة بين الجنسين. (المادة 10/ 2)

قامت حكومات حزب العدالة والتنمية بإجراء 13 تعديلًا على دستور عام 1982 منذ عام 2002. ودخلت 10 من التعديلات حيز النفاذ، وبقيت ثلاثة بدون موافقة، ومن بين التعديلات الثلاثة المتبقية؛ أعلنت المحكمة الدستورية أن أحدها (13) غير دستوري، واعترض البرلمان على الاثنين (14) الآخرين عقب الاعتراضات (الفيتو) الرئاسية

- ألغى جميع الإشارات إلى عقوبة الإعدام في الدستور. (المادتان 15/ 2، 17/ 4 و38/ 9 و87)
- ألغى مصادرة الآلات التابعة لوسائل الإعلام لأسباب جنائية. (المادة 30)
- حظر على المحاكم إصدار عقوبة الإعدام ومصادرة الممتلكات بشكل عام. (المادة 38/ 10)
- سمح بتسليم المواطنين الأتراك إلى دول أجنبية فيما يتعلق بالجرائم التي تخص محكمة العدل الدولية (المادة 38 / 11)

• ألغى حق رئيس هيئة الأركان في تعيين عضو في مجلس التعليم العالي. (المادة 131/ 2)

• ألغى محاكم أمن الدولة (المادة 143)

• ألغى العقبات الدستورية أمام المحكمة المختصة بالنظر في خزانة القوات المسلحة. (المادة 160)

وكان الاتحاد الأوروبي -من دون أدنى شك- القوة الدافعة لتعديلات عام 2004. كما كان لتحسن علاقات تركيا مع الاتحاد أهمية قصوى لحكومة حزب العدالة والتنمية. سعى الحزب إلى استخدام الاتحاد الأوروبي كوسيلة ضغط للتغلب على العقبات الداخلية التي وضعتها المؤسسات في تركيا. وفي الوقت نفسه، تطلب الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، تطهير الهياكل القانونية من العناصر غير الليبرالية والمعادية للديمقراطية. قاومت حكومة حزب العدالة والتنمية الانتقادات ضد التغييرات الديمقراطية، بالإعلان أن الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي أحد أهدافها الرئيسة. أثبتت هذه الإستراتيجية فعاليتها، وحصلت تعديلات عام 2004 على دعم حزب المعارضة الرئيس، ومرت من دون اعتراضات كبيرة.

سهلت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي إجراء بعض التغييرات التي كانت تبدو صعبة نوعًا ما لهذا البلد. من أهم تعديلات عام 2004 المعاهدات الدولية بشأن الحقوق والحريات الأساسية التي لها أسبقية على التشريعات الوطنية. عدلت الحكومة المادة 90 من دستور عام 1982 لإثبات أن المعاهدات الدولية سيكون لها الأسبقية على

تضمنت حزمة التعديلات الدستورية لعام 2004 مقترحات تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في تركيا. وبهذا، أحرز البلد تقدمًا كبيرًا نحو التحرر والديمقراطية

القوانين الوطنية، حتى عندما يتناقض الاثنان حول الحقوق والحريات الأساسية. على هذا النحو، منح التعديل المعاهدات الدولية بشأن الحقوق والحريات مكانة بين الدستور والتشريعات الوطنية الأساسية: "هذا التعديل سهل الاستفادة من محكمة حقوق الإنسان الأوروبية وغيرها من الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق الأساسية والحريات، لتوسيع مساحة الحريات من خلال القنوات القانونية"[15].

كما تضمنت حزمة التعديلات الدستورية لعام 2004 مقترحات تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في تركيا. وبهذا، أحرز البلد تقدمًا كبيرًا نحو التحرر والديمقراطية بعد اعتماد التعديلات المذكورة آنفًا.

تعديلات 2007

كان الهدف الرئيس للتعديلات الدستورية التي رعتها حكومة العدالة والتنمية بين عامي 2002 و2006 هو إدخال تحسينات على النظام السياسي في البلاد وفقًا لمعايير الاتحاد الأوروبي، لتعزيز الحريات، وتوسيع مجال السياسة المدنية. جرت تعديلات مختلفة بما في ذلك إعادة

تنظيم المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون [16]، والتوسع في الإشراف البرلماني على ميزانية الحكومة [17] وخفض الحد الأدنى للوظائف العامة من 30 إلى 25 [18]. ومنذ 2007 فصاعدًا، ركزت التعديلات الدستورية على التغلب على الأزمات الدستورية الناشئة على حساب توطيد الديمقراطية في البلاد. لكن الانتخابات الرئاسية عام 2007 فاقمت الأزمة.

وبمرور الوقت وصلت ولاية الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر (7 سنوات) إلى نهايتها، وتمتع حزب العدالة والتنمية بأغلبية واسعة في البرلمان، الأمر الذي سمح للحكومة باختيار أي مرشح لتولي أعلى منصب في البلاد. المادة 102 من الدستور المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية تنص على أن أي مرشح بحاجة إلى أغلبية ثلثي الأصوات (367 صوتًا) في أول جولتين وبأغلبية يسيرة (276 صوتًا) في الجولتين الثالثة والرابعة. على الرغم من أن المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية لا تكفي لانتخاب الرئيس المقبل للبلاد في أول جولتين، إلا أنه بإمكانها الفوز بمفردها في سباق الجولة الثالثة أو ما بعد ذلك.

نظم دستور عام 1982 النظام السياسي بحيث كان الرئيس مركز الهيكل. ومنح واضعو الدستور الرئيس سلطات واسعة تتعارض مع روح الأنظمة البرلمانية الكلاسيكية. على هذا النحو، يمكن القول إن واضعي الدستور تنبؤوا بأن من سيتولى منصب الرئيس في المستقبل سيكون قائدًا عسكريًّا أو مدنيًّا، وعلى صلات وثيقة بالجيش، ووزعوا السلطة السياسية وفقًا لذلك. لذا فإن واضعي الدستور كانوا

السبب الحقيقي وراء صلاحيات الرئيس الواسعة، حيث توقعوا أن يسيطر الرئيس على أي حكومة منتخبة أو يعارضها إن لم ترها الدولة ذات مصداقية. الرئيس السابق سيزر، أيضًا، حاول بشكل متكرر خلال فترة ولايته السيطرة على حكومة حزب العدالة والتنمية [19].

رشح حزب العدالة والتنمية وزير الخارجية عبد الله غول الذي كان أحد أبرز الشخصيات داخل الحزب الحاكم إلى جانب رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. ورأى الأوصياء الذين نصبوا أنفسهم الأصحاب الشرعيين للنظام أن القصر الرئاسي هو "آخر معقل للجمهورية"، وتحدوا حكومة حزب العدالة والتنمية على جبهتين في نفس الوقت، لمنع القصر الرئاسي من 'الاستسلام'. أولًا، كثفت القوات المسلحة من جهودها، وأصدرت مذكرة للحكومة المنتخبة في 27 أبريل 2007. ونشر موقع رئيس أركان الجيش المذكرة التي ادعت أنه لن يتولى منصب الرئيس سوى "سياسي علماني"، وهددت من يعمل ضد "مهمة الجيش الشرعية" في حماية الجمهورية العلمانية. كانت رسالة الجيش موجهة لحزب العدالة والتنمية: اعرف مكانك وإلا ستنال عواقب وخيمة.

حذا مجلس القضاء الأعلى الحذو نفسه. وجادل صبيح كنادأوغلو المدعي العام المتقاعد، ومحكمة الاستئناف العليا، بأن البرلمان يتطلب أغلبية الثلثين ليس لانتخاب الرئيس فقط، ولكن أيضًا لكي ينعقد في المقام الأول. قاطع حزب الشعب الجمهوري ونواب المعارضة تماشيًا مع آراء كنادأوغلو الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في

البرلمان. وناشد حزب المعارضة الرئيس المحكمة الدستورية التي قضت بإنهاء عملية الانتخابات الرئاسية في البرلمان .

أوصلت الانتخابات الرئاسية المجهضة في البرلمان النظام السياسي إلى طريق مسدود. وأطلق حزب العدالة والتنمية ثلاث مبادرات لمعالجة الوضع الراهن: أولًا، الحزب على عكس من سبقوه، لم يصمت في مواجهة مذكرة الجيش، وذكر الجيش بأنه استجاب للقيادة المدنية في البلاد، وحذر من أنه لن يتردد في الحفاظ على ما منحه الشعب من صلاحيات. ثانيًا، دعت الحكومة إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، وترك القرار للشعب في حل الأزمة. أخيرًا، عدلت حكومة حزب العدالة والتنمية الدستور لإجراء انتخابات رئاسية مباشرة حتى لا تواجه نفس الصراع في المستقبل [20].

اعترض الرئيس سيزر على التعديل الدستوري، وناشد المحكمة الدستورية عندما أعاد البرلمان اعتماد التعديل من دون أيّ تغييرات. ومع ذلك، قضت المحكمة

الدستورية بدستورية التعديل. ردًّا على ذلك، دعا الرئيس سيزر إلى الاستفتاء الدستوري، حيث صوت ٪68.95 من الشعب لصالح هذا التعديل.

يشير أوزبودون إلى عام 2007 على أنه "عام المواجهة الدستورية الحادة"[21]. ظهور مثل هذه المواجهة حول الانتخابات الرئاسية يعود إلى الظروف الغريبة للنظام السياسي في تركيا:

"بسطت النخبة العلمانية في الحكومة نفوذها على السياسة في تركيا، وعدوا الرئاسة معقلهم بلا منازع من أجل التصدي لأية توجهات مناهضة للعلمانية. سلطات الرئيس الواسعة بموجب دستور عام 1982 جعلت منصب الرئيس ذات قيمة عالية في إطار الصراعات السياسية الواسعة. وكثيرًا ما عبرت الجبهة العلمانية عن قلقها من استغلال الإسلاميين لولايتهم الدستورية للقضاء على علمنة المحكمة الدستورية والقضاء العالي والجامعات تدريجيًّا. شعار تم ترديده عادة، بأن الرئاسة آخر معاقل الجمهورية العلمانية التي لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف أن تعهد إلى الإسلاميين، أظهر حجم هذا الخوف[22].

أعقبت تصاعدَ الحروب الدستورية نتيجةٌ مهمّة إلى حد ما؛ إذ حصل حزب العدالة والتنمية على دعم إضافي من الشعب في الانتخابات البرلمانية في يوليو 2007 ليتفوق على الجيش ومجلس القضاء الأعلى؛ أهم مكوّنين من المكونات الأساسية لنظام الوصاية. اعتمدت كفاءة أداء نظام الوصاية على 'امتثال الحكومات المنتخبة لمطالب جهات الوصاية الفاعلة. وظل النظام متماسكًا وقويًّا طالما ظل المسؤولون المنتخبون أوفياء لمطالب وأوامر حراس العلمانية، وبذلوا ما في وسعهم لتلبية توقعاتهم من دون مساءلة. لذا، فإن إخفاق الأوصياء في فرض إرادتهم على المسؤولين المنتخبين، قوض نظام وصايتهم. في هذا السياق، سيكون من سوء التشخيص الادعاء بأن مواجهة عام 2007 بين حكومة حزب العدالة والتنمية للنظام وأنصار الوصاية انتهت بهزيمة المجموعة الأخيرة وقضت على نفوذ المؤسسة العلمانية على الحكومة المنتخبة نهائيًّا.

تعديلات 2010

كان حظر الحجاب إحدى المعضلات التي ظلمت قطاعًا كبيرًا من المجتمع. وأخفق حزب العدالة والتنمية في معالجة هذه القضية خلال فترة ولايته الأولى. لكن الفوز الكاسح للحزب في الانتخابات البرلمانية في عام 2007، وتوافق آراء المجتمع حول رفع الحظر عن الحجاب- شجع قيادة حزب العدالة والتنمية على معالجة هذه المسألة. وبينما أيد حزب الحركة القومية وحزب

المجتمع الديمقراطي التعديل الدستوري المحدود الذي رأى حزب العدالة والتنمية أنه غير كاف، عارض حزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديموقراطي هذا التعديل.

أقر البرلمان التعديلات على المادتين 10 و42 من الدستور بتأييد 411[23] صوتًا . وعقب التصويت، تحدّى نواب حزب

كانت التعديلات الدستورية لعام 2010، وبخاصة ما يتعلق بالقضاء- خطوة جذرية بعيدًا عن نظام الانقلاب العسكري في عام 1980، ومن المفارقات، أنها حصلت على 58 في المئة من الأصوات في الاستفتاء الذي أجري في الذكرى السنوية الثلاثين للانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 2010

الشعب الجمهوري RPP ، وحزب اليسار الديمقراطي DLP التعديلات في المحكمة الدستورية. وقضت المحكمة بأن التعديلات المقترحة تنتهك المادة2 من الدستور حول "العلمانية"، وأعلنت أن تصويت البرلمان لاغ [24] . كان حكم المحكمة الدستورية، مثيرًا للجدل من الناحية القانونية: وفقًا لدستور عام 1982، كان للمحكمة الدستورية حق مراقبة التعديلات الدستورية وليس محتوياتها. علاوة على ذلك، حدد الدستور بوضوح حدود الإشراف الإجرائي. وعلى الرغم من افتقارها للسلطة القانونية، ألغت المحكمة التعديل الدستوري بسبب محتوياته. وقلص هذا الحكم من القدرات التشريعية للبرلمان.

وثمة تطور قانوني آخر أدى إلى أزمة سياسية في عام 2008، وهو قضية إغلاق حزب العدالة والتنمية. فبعد أن أقر البرلمان تعديلًا دستوريًّا يضع حدًّا لحظر الحجاب المثير للجدل في تركيا، قدم المدعي العام عبد الرحمن يالتشينكايا للمحكمة الدستورية لائحة اتهام يتهم فيها حزب العدالة والتنمية بأنه "أصبح مركزًا لأنشطة مناهضة للعلمانية"، ومن ثَـمّ طالب بحظر الحزب ومنع 71 من قادة حزب العدالة والتنمية، بما في ذلك الرئيس غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، من ممارسة السياسة. اعتمدت لائحة الاتهام اعتمادًا كبيرًا على المقالات الصحفية والتغطيات الإعلامية للأحداث الأخيرة. وقضت المحكمة بأن يظل حزب العدالة والتنمية كما هو، على الرغم من أن الحكم خفض من المساعدات المالية المقدمة من الخزانة للحزب بمقدار النصف [25] .

ومهّد حكم المحكمة الدستورية بشأن الحجاب الطريق لمراقبة المحكمة (غير القانونية) لجميع التعديلات الدستورية التي وافق البرلمان عليها. وجعل سوء استخدام المحكمة لسلطاتها عملية صياغة دستور جديد مستحيلة. علاوة على ذلك، فإن أحكام المحكمة الدستورية الأخيرة حول رفع الحظر عن الحجاب وإغلاق حزب العدالة والتنمية أظهرت بوضوح أن مجلس القضاء الأعلى يمثل عقبة رئيسة أمام التحول التي تشتد حاجة النظام السياسي والقانوني إليه في تركيا. على هذا النحو، فإن تقدم البلاد يتوقف على تعزيز الحريات وفي نفس الوقت إعادة هيكلة السلطة القضائية.

خدمت التعديلات الدستورية لعام 2010 هذا الغرض. وحصل مشروع قانون أعده البرلمان برعاية الحكومة حول تعديل أجزاء كبيرة من دستور عام 1982 على ثلاثة أخماس الأصوات على الرغم من أنه أخفق في الحصول على أغلبية الثلثين. بناءً على ذلك كان لا بد أن تحصل التعديلات المقترحة على موافقة الشعب في الاستفتاء القادم. قبل الاستفتاء على الدستور، ظهرت ثلاثة أقسام من الناخبين: (1)أنصار التعديلات، (2) المعارضون للتعديلات، و(3)المقاطعون. حزب العدالة والتنمية والليبراليون الذين يدركون أن التغييرات المقترحة تعد فرصة أخيرة لكسر النظام السياسي الذي فرضه دستور عام 1982- كانوا من المصوتين لصالح التعديلات. وفي الوقت نفسه، رأى حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية أن تحسن الحقوق والحريات الأساسية يبدو عملًا تكتيكيًّا لتحويل الانتباه عن سيطرة حكومة حزب العدالة والتنمية على القضاء نتيجة للتعديلات المقترحة، ومن ثَمّ دعيا إلى التصويت بلا. أخيرًا، حزب السلام والديمقراطية دعا إلى مقاطعة التصويت بسبب محتويات التعديلات غير المرضية، ونهج حزب العدالة والتنمية الأحادي الجانب، وعدم اتخاذ مطالبهم بعين الاعتبار. خلال الفترة التي سبقت الاستفتاء الدستوري، احتدم النقاش بين المجموعات الثلاث حول الدستور.

كانت التعديلات الدستورية لعام 2010، وبخاصة ما يتعلق بالقضاء- خطوة جذرية بعيدًا عن نظام الانقلاب العسكري في عام 1980، ومن المفارقات، أنها حصلت على 58 في المئة من الأصوات في الاستفتاء الذي أجري في الذكرى السنوية الثلاثين للانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 2010. شملت التعديلات المعتمدة فئتين: (1) الحريات (2)وسيادة القانون.

التعديلات التي سعت إلى تعزيز الحريات شكلت ثلاث مجموعات فرعية مختلفة: أولًا، وضعت التعديلات ضمانات دستورية بشأن الحقوق والحريات التي أخفق فيها دستور عام 1982. في هذا السياق، وافق الاستفتاء على حماية المعلومات الشخصية (المادة 20/ 3)، وحقوق الطفل (المادة 41/ 3-4)، والحق في الحصول على المعلومات (المادة 74/ 3).

ثانيًا، وسعت التعديلات نطاق بعض الحقوق والحريات القائمة. من بين هذه الحقوق والحريات، شرط موافقة القاضي تقييد حرية السفر إلى الخارج (المادة 23/ 5)، حق المواطنين أن يصبحوا أعضاء في نقابات عمالية متعددة في نفس الوقت وعلى نفس خط العمل (المادة 51/ 4)، وحق موظفي الدولة وموظفي القطاع العام الآخرين في المفاوضة الجماعية (المادة 53/ 3)، العمل المنظم الإضافي، الإضراب وحقوق تأمين (المادة 54)، وإلغاء البند الذي ينص على أن النواب الذين أدت تصريحاتهم أو أفعالهم إلى حظر حزبهم السياسي وفقدان مقاعدهم البرلمانية (المادة 84/ 5).

أخيرًا، أنشأت التعديلات تمييزًا إيجابيًّا بشأن بعض الفئات الاجتماعية المحرومة والذين يحتاجون إلى حماية خاصة. على هذا النحو، تم تعديل المادة 10/ 3 من الدستور لتنص صراحة على أن التدابير الإضافية التي يضعها المشرع يجب أن تكون لصالح النساء

والأطفال والمسنين والمعوقين والأرامل وأطفال الموظفين المدنيين والعسكريين الذين لقوا حتفهم في العمل أو كان جزءًا من مسؤولياتهم المهنية، وقدامى المحاربين.

وبالمثل، التعديلات المتعلقة بسيادة القانون جاءت في ثلاث مجموعات فرعية: الأولى، أنشأت التعديلات الدستورية التي تم إقرارها مؤسساتٍ جديدة تراقب بفعالية تصرفات الإدارة، وتضع مسارات جديد لعلاج انتهاكات الحقوق وحريات المواطنين بشكل قانوني، وتوسع نطاق المساءلة العامة. كما تم إنشاء معهد الرقابة العام، الذي نظمه البرلمان للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء استخدام الدولة للسلطة (المادة 74/ 4-6)، والاعتراف بالحق في تقديم الشكاوى الدستورية (المادة 148/ 3)، وكذلك مؤسسة الرقابة القضائية لقرارات المجلس العسكري لإنهاء التوظيف باستثناء الترقيات والتقاعد الإلزامي بسبب نقص الأماكن المناسبة (المادة 125 / 2)، وإدراج جميع القرارات التي تنطوي على عقوبات تأديبية لموظفي الدولة وموظفي القطاع العام الآخرين وقرارات المجلس الأعلى للقضاة وأعضاء النيابة العامة- بالطرد في هذا السياق.

مثلت التعديلات الدستورية لعام 2010 خطوة هائلة بعيدًا عن نظام المجلس العسكري سنة 1980.

وثمة تعديل دستوري آخر ألغى المادة المؤقتة رقم 15 التي تمنح جميع أعضاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حصانة أمام القانون فيما يتعلق بمجمل قراراتهم. لذا فإن إلغاء المادة السابقة التي كانت بمثابة وقاية وحماية لمنفذي الانقلابات العسكرية من مواجهة العدالة، ومنحت أعضاء المجلس العسكري الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية حصانة قانونية، كان بمثابة خطوة مهمة نحو الديمقراطية وسيادة القانون في تركيا.

وحَدَت مجموعة أخرى من التعديلات من اختصاص المحاكم العسكرية ومحاكم الدولة. ومن أجل منع مراقبة محاكم الدولة مدى الملاءمة في مقابل مشروعية التشريعات في المستقبل- تم تعديل الدستور لينص صراحة على أنه "لا يجوز للقضاء تحت أي ظرف من الظروف مراقبة الملاءمة". وفيما يتعلق بالمحاكم العسكرية، فرضت التعديلات قيودًا جديدة على اختصاصات المحاكم العسكرية (المادة 145/ 1)، ونصت على أن المحاكم العسكرية لا يجوز لها محاكمة المدنيين باستثناء ظروف الحرب (المادة 145/ 2)، وحسنت ظروف عمل القضاة العسكريين (المادة 145/ 4).

المجموعة الثالثة من التعديلات أعادت هيكلة السلطة القضائية. على الرغم من أن المحاكم ادعت أنها تدير العدالة باسم الشعب، إلا أنه تم فصل السلطة القضائية تمامًا عن عموم السكان. فالقضاء العالي، على وجه الخصوص، تبع نموذج عمل دائرة مغلقة وعلى هذا النحو ضمن هيمنة نوع واحد من الانحياز السياسي على المحاكم. وفي محاولة تحويل طبقة مغلقة مثل النظام القضائي، شرعت التعديلات الدستورية لعام 2010 في إعادة هيكلة كل من المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.

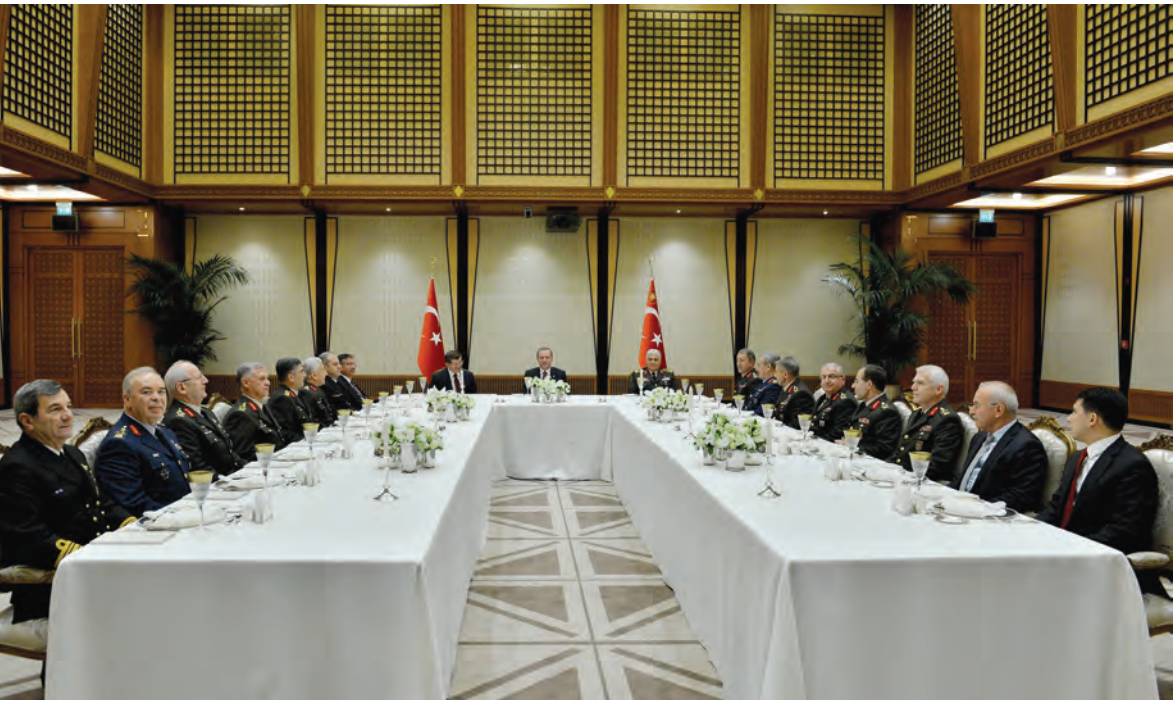

تعديل المادة 146 من الدستور بشأن تشكيل المحكمة الدستورية زاد عدد قضاة المحكمة الدستورية من 11 عضوًا كامل العضوية و4 بدائل، إلى 17 عضوًا كاملي العضوية، كما تم وضع حد لتعيين الأعضاء البدائل. جعل النظام الجديد قضاة المحكمة الدستورية متنوعين، من خلال تكليف مجموعة من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك البرلمان، بتعيين أعضائها. على هذا النحو، عزز هذا التعديل الشرعية الديمقراطية للمحكمة إلى درجة معينة.

أيضًا خضع المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين لتغييرات مماثلة. تعديل المادة 159 من الدستور غير من تركيبة المجلس من 7 أعضاء كاملي العضوية و5 بدائل، إلى 22 عضوًا كاملي العضوية و12 بديلًا. وكلف التعديل الرئيس ومحكمة الاستئناف العليا ومجلس الدولة، وأكاديمية تركيا للعدل، والقضاة والمدعين العامين والقضاة الإداريين من الدرجة الأولى بانتخاب أعضاء المجلس وتنويع تركيبته. بموجب النظام القديم، اختار الرئيس خمسة أعضاء منتخبين في المجلس من مجموعة من المرشحين من محكمة الاستئناف العليا ومجلس الدولة. أما النظام الجديد فأتاح لأعضاء السلطة القضائية انتخاب 15 من مجموع 20 عضوًا في المجلس وزاد من تمثيل القضاة داخل المؤسسة.

"في هذا الصدد، فإن تزايد أعضاء المجلس، إلى جانب تنويع عضوية المجلس وتحسين قدراته التمثيلية، سيضع نهاية لنموذج الدائرة المغلقة والمهنية التشاركية في الاستقطاب بين المجلس والسلطة

القضائية، وسيجعل المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية"[26].

لقد عزز تصديق الشعب على التعديلات الدستورية لعام 2010، الحريات وسيادة القانون، ونتج عنه ثلاثة تداعيات كبيرة. أولًا، سمحت التغييرات للمحاكم المدنية بمساءلة اثنين من الأعضاء الخمسة من

يجب على القيادة السياسية تشجيع النقاش العام حول الدستور الجديد، وتشجيع المنظمات غير الحكومية لتناول هذه المسألة، وتحفيز الأحزاب السياسية الأخرى على إيجاد أرضية مشتركة بشأن الدستور الجديد

منفذي الانقلاب العسكري عام 1980، واللذين كانا على قيد الحياة. بعد الاستفتاء على الدستور، قدم أيضًا أعضاء حملة "لا" شكاوى رسمية ضد أعضاء المجلس العسكري، كنعان أفرن، وتحسين شاهين قايا، اللذين تحمل محاكمتهما الجارية قيمة رمزية كبيرة لتركيا. على كل حال، لم يواجه أي من منفذي الانقلابات العسكرية الأخرى محاكمة من قبل في بلد له تاريخ طويل في مثل هذه الجرائم. فقد تدخل الجيش في السياسة المدنية لفترة طويلة جدًّا، وتشبث بالسلطة طويلًا كما حلا له وشغل المناصب العامة، واعتقد أن هذا أمر طبيعي. لكن خضوع أفرن وشاهين قايا للعدالة، نجح في كسر دائرة الارتباك هذه. ولم يعد وجود لفكرة أن مرتكبي الانقلابات العسكرية سيتمتعون بحصانة قانونية وبعيدين عن المساءلة. وسلطت الوثائق المختلفة التي ظهرت للجمهور في أثناء الانقلاب محاكمة 1980 الضوء على مدى الدمار الذي حل بالمجتمع التركي نتيجة الانقلابات العسكرية. ومن ثَمّ، اكتسبت فكرة أن الانقلابات العسكرية تمثل عملًا إجراميًّا مشينًا، ويجب أن يواجه مرتكبوه العدالة في نهاية المطاف -زخمًا بين الناس.

ثانيًا، كانت التعديلات بمثابة هزيمة ساحقة لنظام الوصاية في تركيا. بعد خسارة معركة مهمة في عام 2007، حاول نظام الوصاية إعادة تأسيس هيمنته من خلال حكم حظر الحجاب عام 2008، وقضية إغلاق حزب العدالة والتنمية. ولو كان الاستفتاء على الدستور عام 2010 قد أخفق في الحصول على الدعم الكافي، لكانت النتيجة من دون أدنى شك استقواء نظام الوصاية وجعل اليد العليا له وتحفيز ممثليه لتعزيز قبضتهم على السلطة. ومع ذلك، فإن انتصار الإصلاحيين في الاستفتاء على الدستور قضى بشكل فعال على هذا التهديد.

وعلاوة على ذلك، أكد التصويت بـ"نعم" على الاستفتاء عزم الشعب على صياغة دستور جديد. قبل الاستفتاء، روج معارضو التعديلات ودعاة المقاطعة أن إجراء مثل هذه التغييرات الواسعة لدستور عام 1982 قد يقلل رغبة الشعب في دستور جديد للبلاد، وعلى هذا النحو ينهي المناقشات العامة. في الحقيقة، كل مؤيدي التعديلات الدستورية -على الرغم من دعمهم- أوضحوا أن أي حل لا يتضمن صياغة دستور جديد سيكون غير فاعل وغير كاف.

لا جدال أن نتائج التعديلات الدستورية لعام 2010 أجبرت جميع الأحزاب السياسية على إعادة النظر في مواقفها. وأثبت التصويت بـ"نعم" أنه مؤثر، وبناءً عليه، تعهدت جميع الأحزاب السياسية بصياغة دستور جديد خلال حملاتهم الانتخابية البرلمانية في عام 2011. وبعد الانتخابات مباشرة، أسس الجميع لجنة برلمانية للاتفاق الدستوري، وعلى الرغم من مجموعة متنوعة من المشكلات التي واجهت اللجنة، فقد تم الامتناع عن سحب الممثلين من أجل تجنب سخط الجمهور. في ضوء هذه التطورات، لم تنهض التعديلات الدستورية لعام 2010 بالحريات وسيادة القانون في تركيا فحسب، بل إنها طرحت أيضًا فكرة إعداد دستور جديد أكثر شعبية.

ملاحظات ختامية

كان هناك عاملان من العوامل الرئيسة التي دفعت حزب العدالة والتنمية لإجراء تعديلات دستورية على مدار ولايته التي امتدت على مدار عقد من الزمن. أول مجموعة من التعديلات تألفت من الجهود الرامية إلى حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. ومثلت مجموعة أخرى من التعديلات التي تبناها حزب العدالة والتنمية هروبًا من الأزمات الدستورية التي استهدفت حكومته. نتيجة لهاتين المجموعتين من التعديلات، توسعت مجالات الحقوق والحريات الفردية في البلاد. واليوم، تطور دستور 1982 وأصبح نصه مختلفًا نوعًا ما بالمقارنة مع شكله الأصلي، وأصبح يركز الآن على الحقوق والحريات.

ويجب علينا أن نشير، إلى أن الحاجة إلى دستور جديد لا تزال ملحة في المجتمع التركي. وليس هناك أدنى شك في أن دستورًا جديدًا قائمًا على الديمقراطية، وعلى أساس الحقوق من شأنه أن يعود بالفائدة على البلاد لمعالجة المظالم التاريخية التي تحولت إلى مشكلات مزمنة بسبب التأجيل المتواصل على مر السنين. مع ذلك، يجب علينا أن لا نقدّس ونُؤَلِّهَ الدستور، بل نضع في أذهاننا أنه لن يستطيع أفضل الدساتير حل المشكلات الاجتماعية التي طال أمدها بين عشية وضحاها. وعلينا أن نتذكر أن دستورًا تعدديًّا وليبراليًّا من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في النهوض بالديمقراطية وتعزيزها في الثقافة العامة وتقييد سلطة الحكومة وفقًا لمبدأ سيادة القانون.

في هذا الصدد ، فإن الأحزاب السياسية التي تسعى لتغيير الدستور وأبرزها حزب العدالة والتنمية، يجب عليها وضع إستراتيجية ذات مسارين. من ناحية، يجب أن تبقي على القنوات اللازمة مفتوحة في أثناء صياغة الدستور الجديد. كما يجب على القيادة السياسية تشجيع النقاش العام حول الدستور الجديد، وتشجيع المنظمات غير الحكومية لتناول هذه المسألة، وتحفيز الأحزاب السياسية الأخرى على إيجاد أرضية مشتركة بشأن الدستور الجديد. تحمل هذه الجهود أهمية لسببين. أولًا، لأن هذه العملية تكشف عن تفاصيل دقيقة لرؤية الأحزاب السياسية للمجتمع، وتسهل إجراء مناقشات صحية على أساس هذه الرؤى المختلفة. حتى الآن، أوضحت اللجنة البرلمانية للاتفاق الدستوري مواقف

الأحـزاب السياسـية مـن القضايا الرئيسـة، مثل اللغـات المحلية، والمواطنـة، والحكومة المحليـة، ومواد دسـتور 1982 غـير القابلة للتغيـير... وغيرها مـن الموضوعـات. مثل هـذه الأمـور تزيـد من شـفافية السياسـات الحزبيـة، وتسـمح للناخبـين بالتعـرف إلى الأحـزاب السياسـية بطريقـة أكثـر انفتاحًا. سـتظهر العمليـة نقـاط اتفـاق الأحـزاب السياسـية، ومِـن ثَـمّ تسـلط الضـوء عـلى أهـداف الفـترة القصـيرة. بعـد كل شيء، توصلـت الأحـزاب السياسـية الأربعـة في البرلمـان التركـي إلى اتفـاق حـول 59 مـادة مـن مواد مشروع الدسـتور . وفي حالة عدم جـدوى الجهـود المبذولـة لصياغـة دسـتور جديـد، فـإن مجموعـة التعديـلات المتفـق عليها سـتصحح دستور 1982 وتجعله أكثر احترامًا للحريات وحماية حقوق الإنسـان.

يجب عـلى الأحزاب السياسـية مواصلة جهـود الإصلاح عن طريق إجراء تغييرات عـلى قوانـين البـلاد (حيـث لا تكـون التعديـلات الدسـتورية ضرورة) في أثنـاء السـعي لتحقيـق هـدف الدسـتور الجديـد الطويـل الأجل. على الرغم مـن أن الغالبية العظمـى مـن المجتمـع التركـي يؤيـدون صياغة دسـتور جديد، إلا أن الانقسـامات الدينيـة والإثنية والعرقيـة واللغوية، و/ أو الأيديولوجيـة قد تجعـل التوصل إلى اتفاق داخـل الأحزاب حـول القضايا الأساسـية بعيـد المنـال، ومِـن ثَـمّ تعرقـل عمليـة الصياغـة. في ظـل هذه الظـروف، قد يميل البرلمـان إلى تغيـير بعـض القوانـين بـدون اللجـوء إلى تعديـلات دسـتورية مـن أجل تجنب الصراعـات وجعل الأحزاب تشـعر بالاتفـاق المتبـادل.

عـلى مـدار العقد المـاضي، أحـرزت تركيا تقدمًا كبيرًا بفضل هذا النهج الذي يطلق عليه بعض الخبراء طريق التنظيف. "على سبيل المثال، أصبح مـن الممكن اتخاذ خطـوات مهمة، مثل إنشاء قناة تلفزيونية عامة باللغة الكردية (TRT 6)، ومقررات اختيارية باللغات المحلية، ورفع الحظر عن ارتداء الحجاب في مؤسسات التعليم العالي دون تعديل القوانين القائمة [28].

حاليًّـا، تركيـا بحاجـة إلى معالجـة عـدد مـن القضايا من خـلال إجـراءات تشريعية. قانون الأحزاب السياسـية، وقانون مكافحة الإرهـاب، وقانـون الانتخابـات، والقانـون الجنائـي وقانـون إدارة المحافظـات مـن بـين أمـور أخرى تحتوي على مجموعة واسـعة من الأحكام المناهضة للديمقراطية. القضاء على هـذه البنود المذكـورة داخل الهيـكل القانوني بعيدًا عن التعديلات الدسـتورية- سيسـمح بتوطيد الديمقراطية في تركيا وتجنب المشاعر السلبية بين الناس فيما يتعلق بالمسألة الكردية والقضايا الحيوية الأخرى.

لكن بالتأكيد، إن اتخاذ كل هذه الخطوات لـن يقـضي عـلى حاجـة تركيـا إلى دسـتور ديمقراطـي حقيقـي. "ومـع ذلك، فـإن مثل هـذا النهـج التدريجـي يمكـن أن يقلـل مـن التوتر في بيئة تعاني من الصراعات وسيسـهل في التوصـل إلى اتفـاق شـامل فيـما يتعلـق بالدسـتور" [29]. وعلى هذا النحو، يجب على المشرعين الشروع في دمقرطة القوانين القائمة من أجـل الحفاظ على الزخـم الإصلاحي في أثناء السـعي نحو صياغة دستور جديد حتى لا تخيب آمال الشعب.

المصادر والمراجع:

1- Jürgen Habermas. "Meşruiyet Dayanağı Olarak İnsan Hakları [Human Rights as a Source of Legitimacy]". Birikim. Vol. 118. (Februar. 1999). p. 63.

2- Mustafa Erdoğan. Anayasa Hukuku [Constitutional Law]. (Ankara: Orion Publishers. 2011). p. 27.

3- Fazıl Hüsnü Erdem and Yunus Heper. Türkiye Cumhuriyeti Anayasaları ve Anayasa Önerileri [Constitutions of the Republic of Turkey and Recommendations for the Constitution]. (Ankara: SETA Foundation. 2011). p. 24.

4- Ergun Özbudun and Ömer Faruk Gençkaya. Türkiye'de Demokratikleşme ve Anayasa Yapımı Politikası [Democratization and the Politics of Constitution-Making in Turkey]. -(İstanbul: Doğan Kitap. 2010). pp. 49 .50

5- برنامج حزب العدالة والتنمية http:// www.akparti.org.tr /site /akparti / partiprogrami#bolum

6- برنامج الحكومة الـ58، http: / /www.tbmm. gov.tr /hukumetler /HP58.htm

7- برنامج الحكومة الـ59، http: / /www.tbmm. gov.tr /hukumetler /HP59.htm

8- "بالاقتراب من الذكرى المئوية للجمهورية، يستحق بلدنا دستورًا مدنيًّا يقوم على المصالحة. ...يجب صياغة الدستور الجديد بموافقة مجتمعية واسعة النطاق". برنامج الحكومة الـ60، http: / /www.tbmm. gov.tr /hukumetler /HP60.htm

9- "الفترة المقبلة ستكون فترة الدستور الجديد. ...ونؤمن أن الدستور الجديد يجب أن يكون مفهومًا، ليس فقط للخبراء ولكن لجميع أفراد المجتمع، أي يكون محددًا وموجزًا، وواضحًا ومتسقًا. ....باختصار يجب أن يكون الدستور الجديد نصًّا تعدديًّا وليبراليًّا يحمي القيم والمبادئ الأساسية التي تبني الدول الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، نؤمن بأن وثائق حقوق الإنسان الدولية، التي وقع عليها بلدنا، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تمثل أساسًا للجهود المبذولة لصياغة الجزء الخاص من [الدستور الجديد] حول الحقوق الأساسية." برنامج الحكومة الـ61، / http: / /www.tbmm.gov.tr hukumetler /HP61.htm

10- "يجب على حزب العدالة والتنمية النضال بصبر وعزيمة لحل مشكلات الأمة لضمان حصول تركيا على دستور مدني ليبرالي ديمقراطي جديد. في المستقبل، لن نتراجع عن هذا الهدف بغض النظر عن نهج ومواقف الآخرين". وثيقة الرؤية السياسية لعام 2023، / / :http www.akparti.org.tr /site / akparti /2023-siyasi-vizyon

11- يواجه المتآمرون المناهضون للحكومة الذين خدموا في القوات المسلحة خلال هذه الفترة العدالة في إطار قضية أرغنكون وقضية المطرقة.

12- في عام 2007، كلف حزب العدالة والتنمية مجموعة من الأكاديميين برئاسة البروفيسور أرغون أوزبودون بكتابة مسودة الدستور ومشاركة الجمهور في الوثيقة، ومع ذلك، لم يقدم الحزب مشروعه إلى البرلمان. http: / /arsiv.ntvmsnbc.com / news /419856.asp، وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية عام 2011، أنشأت الأحزاب السياسية الأربعة اللجنة البرلمانية الدستورية للتوافق الدستوري، وتمتعت جميع الأطراف بتمثيل متساو. اقترح حزب العدالة والتنمية على اللجنة البرلمانية -على عكس مشروع 2007- النظام الرئاسي.

13- أعلنت المحكمة الدستورية أن التعديلات المقترحة على المادتين 10 و42 من الدستور بتاريخ 9 فبراير 2008 بشأن رفع الحظر عن الحجاب في الجامعات غير دستورية في 5 يونيو 2008 "Anayasa Mahkemesi Kararı." T.C. Resmi Gazete. October 22. 2008. <http: / /www.resmigazete.gov.tr / htm.15-20081022 /10 /eskiler /2008

14- التعديلات المقترحة على المادة 170 من الدستور بتاريخ 4 أبريل 2003 و29 يوليو 2013 بشأن الأراضي غير المستغلة لم تعد توصف بأنها غابات برية بسبب إزالة

الغابات.

15- Serap Yazıcı. Demokratikleşme Sürecinde Türkiye [Turkey in the Process of Democratization]. (Istanbul:Istanbul Bilgi University Publishing. 2009). p. 285.

16- "Türkiye Cumhuriyeti 5370 Anayasasının Bir Maddesinin Değiştirilmesi Hakkında Kanun." T.C. Resmi Gazete. June 23. 2005. http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2005/06/20050623.htm&main=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2005/06/20050623.htm

17- "Türkiye Cumhuriyeti 5428 Anayasasının Bazı Maddelerinin Değiştirilmesi Hakkında Kanun." T.C.Resmi Gazete. November 9. 2005. http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2005/11/20051109.htm&main=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2005/11/20051109.htm

18- "Türkiye Cumhuriyeti(5551) Anayasasının Bir Maddesinin Değiştirilmesi Hakkında Kanun." T.C. Resmi Gazete. October 17. 2006. http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2006/10/20061017.htm&main=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2006/10/20061017.htm

19- لتقييم أكثر تفصيلًا حول نمط سيزر الرئاسي، انظر وهاب جوشكون، Vahap Coşkun. "Hürriyetçilikten Yasakçılığa Bir Cumhurbaşkanı Portresi [Portrait of a President: From Liberalism to Prohibitionism]." Yeni Şafak. April 18. 2007.

20- للاطلاع على حكم المحكمة الدستورية، انظر:

"Anayasa Mahkemesinin E: 2007/45 sayılı Kararı (Türkiye Büyük Millet Meclisi İçtüzüğü'nün 54/K: 2007 121. Maddesi ile İlgili)." T.C. Resmi Gazete. June 27. 2007. http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2007/06/20070627.htm&main=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2007/06/20070627.htm

21- Ergun Özbudun. "Anayasa Savaşları [The Constitution Wars]." Zaman. August 23. 2007.

22- Ergun Özbudun and Ömer Faruk Gençkaya. Türkiye'de Demokratikleşme ve Anayasa Yapımı Politikası (Istanbul: Doğan Kitap. 2010). p. 103.

23- صحيفة حريت اليومية نشرت على صفحتها الأولى في 10 فبراير عام 2008 ، "411 يدًا ارتفعت من أجل الفوضى".

24- "Anayasa Mahkemesinin E: 2008/16 Sayılı Kararı (5735 Sayılı Türkiye Cumhuriyeti Anayasasının Bazı Maddelerinde Değişiklik Yapılmasına Dair Kanun ile İlgili)." T.C. Resmi Gazete. October 22. 2008. http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2008/10/20081022.htm&main=http://ww.resmigazete.gov.tr/eskiler/2008/10/20081022.htm

25- "Anayasa Mahkemesinin E:2008/2 (Siyasî Parti Kapatma). K:) 2008/1 Sayılı Kararı." T.C. Resmi Gazete.October 24. 2008. http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www.resmigazete.gov.treskiler/2008/10/20081024.htm&main=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2008/10/20081024.htm

قرار المحكمة الدستورية بشأن طلب المدعي العام حظر

حزب العدالة والتنمية. لو أن سبعة قضاة في المحكمة الدستورية صوتوا لصالح القرار، لكان حزب العدالة والتنمية محظورًا الآن. وفي الوقت نفسه، صوت المجلس المكون من 11 عضوًا من القضاة (10–1) على أن يتم تخفيض المساعدات المالية للخزينة بمقدار النصف.

26– Erdem and Heper. Türkiye Cumhuriyeti Anayasaları ve Anayasa Önerileri . p. 53.

27– للاطلاع على تحليل تفصيلي لجميع المواد الدستورية الـ59 التي توافقت عليها اللجنة البرلمانية انظر: Taylan Barın. Uzlaşma Yolunda: Komisyon'un Uzlaştığı Maddeler ve Anayasa. (Istanbul:SETA Publishing. 2013). http://setav.org/tr/uzlasma-yolunda-komisyonun-uzlastigi-maddelerve-anayasa/analiz/8051

28– Ergun Özbudun. "Anayasa Yapımında Perakendeci Yöntem." Yeni Türkiye. Vol. 9 No. 50 (January–February 2013). p. 198.

29– Özbudun. "Anayasa Yapımında Perakendeci Yöntem". s. 198

Turkey for Education

Turkey invites you to its internationally qualified universities with scholarship opportunities at high standard.

TÜRKİYE BURSLARI SCHOLARSHIPS

T.C. BAŞBAKANLIK
YURTDIŞI TÜRKLER
VE AKRABA TOPLULUKLAR BAŞKANLIĞI

For Details and Application:
Embassy of the Republic of Turkey

www.turkiyeburslari.gov.tr
www.turkiyeburslari.org
www.trscholarships.org